لِمَ لم تمهد لها الطريق يا عمر ؟

نشر في جريدة أخبار الخليج بتاريخ 21 يناير 2018

بقلم: الدكتور زكريا خنجي

كدنا أن ننسى أن في البحرين مجلسًا للنواب، أو ما يمكن أن يعرف بالسلطة التشريعية، إذ إننا لم نسمع عنهم خلال السنوات الثلاث التي مضت بما يفيد الوطن والمواطن، على الرغم من عظم الأمور التي حدثت في البلاد خلال السنوات الماضية، حيث إن تلك الأمور كانت تمر مر السحاب على السادة النواب وكأنهم يعيشون في بروج من العاج، أو أن بينهم وبين المواطن جدرانا فاصلة وسدودا لا يستطيع المواطن اختراقها، حتى أن بعض السادة النواب لم يفتح مجلسًا خاصًا لاستقبال المواطن الراغب في الوصول إلى النائب حتى يشتكي جور الأيام، وفي الحقيقة فإني أعرف واحدًا من النواب الأفاضل كان في بداية الانتخابات يفتخر بوجود اسمه ورقم تليفونه الخاص في كل مجموعات التواصل الاجتماعي الخاصة بالمنطقة أو الدائرة الانتخابية التي يعيش فيها، ولكنه بعد أشهر قليلة من الانتخابات وجلوسه على المقعد الوثير بدأ يتخلى عن هذه المجموعات وينسحب منها واحدًا تلو الآخر، ولا أعرف السبب.

ولكن ما إن اقترب موعد الانتخابات للدورة الجديدة حتى بدت عضلات النواب، أقصد عضلات اللسان طبعًا، فاستغل النواب موضوع رفع سعر المحروقات حتى بدأ الصراخ، وبدأت المسرحيات المونودرامية، والخطب العنترية، وعلى الرغم من كل هذا الصراخ

والعويل إلا أنهم لم يتمكنوا من فعل شيء، وللأسف – ونحن نعرف – أنهم لن يتمكنوا والسبب واضح وبسيط وذلك لأن الأسعار زادت وهم مغيبون حتى عن الأخذ برأيهم، فعمَّ إذن يتحدثون ؟ أعن وجودهم وكينونتهم ؟ أم عن الأسعار والضرائب غير المعقولة التي تتزايد على كاهل المواطن؟ هل يدافعون عن أنفسهم أم عن المواطن ؟

لا نريد أن ننتقد أو أن نتهم أحدا أو نقلل من شأن أحد، ولكن من رشح نفسه من أجل جواز السفر الدبلوماسي فقد تملكّه، ومن رشح نفسه من أجل الراتب فقد حصل عليه، إذ يدخل في حسابه في البنك شهريا مبلغ وقدره من الدنانير، وفي المقابل فإن المواطن الذي خرج منذ صباح ذلك اليوم ليدلي بورقته فقد خرج من المولد بلا حمص كما يقال. وفي خضم نشوة النصر والسلطة والثراء نسي هؤلاء أنفسهم ومسؤولياتهم، ونسوا أو تناسوا أنهم سيُسألون عن كل إنسان قد أغلقوا أبوابهم دونه ولكن نسوا كذلك أن أبواب السماء مفتوحة، فكل الذي عليه المواطن أن يرفع يديه إلى خالق الأكوان - هكذا ببساطة، من غير حرس ولا خدم ولا أي شيء - فقط يرفع يديه إلى رب السماوات والأرض.

هذا حس المسؤولية لكل إنسان قدم نفسه وتولى مسؤولية الناس، قال رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم «كلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤول عَنْ رَعِيَّتِه، الإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِه،...» الحديث رواه بخاري ومسلم، وقد بدأ رسول اللّه بمن يتولى أمر الناس.

وللّه در أمير المؤمنين الفاروق عمر رضي اللّه عنه عندما وضع منهجية للحكم والسلطة حينما قال «لو عثرت بغلة في العراق

لسألني اللّه تعالى عنها لِمَ لم تمهد لها الطريق يا عمر ؟»، وأين المدينة المنورة من العراق، فكيف يمكن لعمر أن يعرف ماذا يحدث في العراق ؟ وعمّ يتحدث عمر رضي اللّه عنه ؟ إنه يتحدث عن بغلة، حيوان، بهيمة فما بالنا يا من توليتم أمر الناس ؟ ولكنها مسؤولية ومنهجية حكم واضحة للذين يتولون أمر الناس.

إنها حس المسؤولية وسوف تُسألون عنها، نعم ستُسألون، إن كنتم تؤمنون باللّه سبحانه وتعالى أو لا تؤمنون، ستقفون أمام رب الأكوان ذات يوم وفي رقابكم صرخات من الأفراد الذين قاموا بترشيحكم من أجل حياة أفضل، ولكنهم ما وجدوا إلا سرابًا، يكفي هؤلاء أن يقول أحدهم «حسبي اللّه ونعم الوكيل» ثم يرفق اسمك مع هذا الدعاء، أتعلم ماذا يعني بذلك ؟ يعني بكل بساطة أنه قد رفع ملف القضية وشكواه إلى جبار السماوات والأرض، فهل لديك القدرة على مواجهة جبار السماوات والأرض، بأي حجة يمكنك أن تدافع بها عن نفسك، حينئذ في ذلك اليوم ؟

ولسنا هنا نريد أن نكشف الحسابات أو أن نُحاسب، فهذا ليس من شأننا، وإنما من شأن الناخبين، إنّ ما نريد استعراضه هو خطتكم في موضوع الضرائب والزيادات التي فُرضت على المواطن، وإن كنا نعلم أن هذه الضرائب أقرتها الدولة من غير الرجوع إليكم واستشارتكم، ولكننا نسألكم: ماذا ستفعلون مع زيادة سعر المحروقات؟ ماذا ستفعلون مع رفع الدعم عن الاحتياجات الأساسية للمواطن ؟ ماذا ستفعلون حيال كل ذلك ؟ هل لديكم رؤية وتوجه معين ؟ أطلعونا عليها بارك اللّه فيكم ؟

فنحن لسنا مع زيادة الدعم أو زيادة الرواتب، فكل هذه الحلول مجرد حلول مؤقتة، أو ما تعرف بحلول «البندول» لأنها بعد فترة قصيرة من ذلك سوف ترتفع الأسعار مرة أخرى وثالثة ورابعة، فليس من المعقول أن تزيد الدولة الراتب 100 دينار وبالتالي يزيد دخل الأسرة، لنفرح ونطبل ونهلل، ولكن في غفلة منا تزيد أسعار السلع الاستهلاكية 100٪ من سعرها الأصلي، فماذا يعني ذلك ؟ يعني بكل بساطة أن الأسرة زاد راتبها 100 دينار سوف تعاني عجزًا ماليا خطيرًا، ولكن التقارير الورقية التي تنشر أمام الملأ تشير إلى أن دخل الأسر زاد 100 دينار، ونحن نعلم أن هذه التقارير لن تشير إلى الزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية لأنها عادة ما توضع خارج الملف، لذلك نتوجه بسؤالنا إلى اللجنة المشتركة التي تم تشكيلها مؤخرًا وكذلك السادة النواب لنتعرف على خطة هذه اللجنة في خفض مصروفات الدولة التي تستنزف المال العام، فما الخطة ؟

كم تقدر حجم مصروفات الدولة، لجميع وزارات الدولة ومؤسساتها الخاصة والعامة ؟ أي البنود التي تستهلك أكبر قدر من المصروفات؟ وهل هناك أنشطة ليس لها داع وخاصة ونحن نعيش عصر التقشف ؟ هل يمكن الاستغناء عن بعض النفقات ؟ كم توفر للدولة إن تم الاستغناء عنها ؟

كم يقدر حجم الزيادة الذي تم في سعر المحروقات بالدنانير ؟ هل تلك الزيادة التي أقرت على سعر المحروقات سوف تدخل خزينة الدولة ؟ إن لم يكن، تُرى أين يتم توظيفها ؟

ما حجم الدين العام بالدنانير ؟ ما خطة الدولة لسداد هذا الدين العام ؟ ولماذا تراكم هذا الدين بهذه الصورة كل هذه السنوات ؟ ولماذا لم يسدد الدين العام خلال السنوات الماضية عندما بلغ سعر البترول الذروة ؟

كم يكلف النائب الدولة ؟ كم يكلف الوزير الدولة ؟ هل يمكن الاستغناء عن بعض الوزراء لو فعلاً فكرنا في تصغير عدد الوزارات ؟ ماذا يمكن أن يحدث إن قامت الدولة بالاستغناء – لا سمح اللّه – عن البرلمان ؟ وإن كنا لا نؤيد ذلك أبدًا، فنحن مع البرلمان بأي مستوى كان.

كم عدد المجنسين الذين تم تجنيسهم ؟ كم يكلفون الدولة ؟ وما الضغوطات التي يشكلونها على خدمات الدولة ؟ هل لو وجهت كل تلك التكاليف والدعم المالي إلى مستحقيه يمكن حل الأزمة ؟

وفي النهاية نتفاجأ بأن هناك الكثير من الذين يأخذون الدعم من الدولة يعيشون خارج البلاد، هل يمكننا أن نسأل من هم هؤلاء ؟ وكيف يأخذون الدعم وهم لا يعيشون في البلاد ؟

كل هذه الأسئلة والعديد من الأسئلة الأخرى مشروعة، ويجب على اللجنة المشتركة أن تطرحها وتناقشها على طاولة المناقشات ومن ثم تناقشها مع السلطة، وليس لمجرد الطرح وإنما نحن نحتاج إلى الوصول إلى الأسباب الحقيقة التي أوصلت البلاد إلى هذا الوضع الاقتصادي، لماذا وصلنا إلى هذا الوضع ؟ وبناء على ذلك يمكن وضع خطة وإيجاد الحلول الواضحة والناجعة، لأن تلك الأسئلة وغيرها الكثير هي التي سوف تكشف لنا عن الأسباب الحقيقة، وهي التي ستضع أيدينا على الجرح النازف الذي يستنزف

ميزانية الدولة والمصروفات التي لا داعي لها، حينئذ يمكننا أن نتحدث بصراحة ووضوح، فهل لديكم الجرأة لذلك ؟

وإن كنا نعلم علم اليقين أن الموضوع ليس بالسهولة التي نكتبها هنا، وخاصة أن وقت رحيل السادة النواب قد أزف، إذ نحن بانتظار الدورة الانتخابية الجديدة، وهم الآن في مرحلة الاستعداد للانتخابات القادمة، إلا أنه لا بد مما ليس له بد، فالطريق وعر واستخراج المعلومات عملية ليست من السهولة بمكان، ولكننا نحتاج إلى محاولة جادة من السادة النواب، نحتاج إلى معرفة الحقيقة حتى يأخذ كل ذي حق حقه، فهل المواطن العادي البسيط هو الذي تسبب في هذه الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد؟ أم أن هناك أطرافا أخرى لا تُسلط عليهم الأضواء ؟

نحن أيها السادة، نعيش أزمة اقتصادية، وهذه حقيقة لا مراء فيها يجب أن نعترف بها وألا ننكرها، وكذلك ألا نلقي التهم على الأطراف، فالسادة النواب يريدون أن يلقوا التهمة على السلطة وهناك من يريد أن يلبس النواب ثوبًا ليس لهم -كما قال أحدهم- ولكن لكل أزمة طريقة وأساليب للحل، فهل فكرنا كيف سنواجه الأزمة وكيف يمكننا أن نضع الحلول الناجعة لها بدلاً من التراشق والخطب العنترية التي تستخدم للدعاية الانتخابية؟ فكل هذه الأمور أصبحت لا تنطلي على المواطن، فهي واضحة وضوح الشمس، فلا تُسخروا هذه الأزمة من أجل إعادة انتخابكم للدورة الجديدة، والتقاعد الرائع والصلاحيات اللا محدودة التي تفتح لكم الأبواب، وإنما قدموا أيها السادة خطة واضحة لحل الأزمة الاقتصادية.

وعلى الدولة أن تبادر بوضوح وبرغبة حقيقية لحل هذه الأزمة الاقتصادية، فالنواب وحدهم لا يمكنهم التصدي لمثل هذه الأزمة، وأنتم معهم يدٌ تتعاون وتصفق، فلا يمكن لليد الواحدة أن تصفق، وكلنا يعرف- أنه إن كانت هناك رغبة من الطرفين لحل الأزمة فيمكن حلها، أما إن كانت جهة لا ترغب في ذلك فلا يمكن حلها حتى وإن جلسنا عشرات السنين من أجل حل الأزمة.

فلنعترف بالحقيقة، هل نشعر بأننا في أزمة اقتصادية حقيقية ؟ وإن اعترفنا، فهل نحن جادون لحل هذه الأزمة ؟ إن قلنا نعم حينئذ ستحل الأزمة، أما غير ذلك فعلى الدنيا السلام.